

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٨٩ لسنة ٢٠٠٠

بشأن الموافقة على اتفاق تعاون حول مكافحة الجريمة

بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية تركيا

الموقع في الإسكندرية بتاريخ ١٩٩٩/٧/٢٦

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور :

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق تعاون حول مكافحة الجريمة بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية تركيا ، الموقع في الإسكندرية بتاريخ ١٩٩٩/٧/٢٦ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ ربيع الأول سنة ١٤٢١ هـ  
 (الموافق ٢٤ يونيو سنة ٢٠٠٠ م) .

**حسني مبارك**

## اتفاق تعاون

### حول مكافحة الجريمة

بين حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة جمهورية تركيا

إن حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة جمهورية تركيا

المشار إليهما فيما بعد "بالطرفين" :

- رغبة من الطرفين في دعم وتعزيز علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين البلدين ،
- وإذ يساورهما القلق تجاه خطر التهريب الدولي للعقاقير المخدرة والمواد المؤثرة على الحالة النفسية وكذا المخاطر الناجمة عن الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة ،
- وإذ يأخذ الطرفان في الاعتبار العلاقات الوثيقة بين التهريب الدولي للعقاقير المخدرة والمواد المؤثرة على الحالة النفسية والإرهاب الدولي والجريمة المنظمة .
- وإذ يتحقق الطرفان على إنشاء الآليات الضرورية في أسرع وقت ممكن بين سلطاتهما المختصة للتعاون والذى سوف يتم تدعيمه وتعزيزه على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة بينهما ، والبدء على الفور في المكافحة المشتركة وفقاً لتشريعاتهما الوطنية والاتفاقيات الدولية السارية .

فقد اتفقا على المواد التالية :

#### الفصل الأول

#### التعاون الأمني

##### (المادة ١)

يقوم الطرفان بالنسبة للموضوعات الواردة في هذا الاتفاق ، بإخطار كل منهما الآخر ، بالتبادل بهوية مواطنיהם المطلوبين لعلاقتهم بتهريب العقاقير المخدرة غير المشروعة والمواد المؤثرة على الحالة النفسية والإرهاب الدولي المنظم والذين تم إدانتهم في جرائم ارتكبواها ببلادهم والمشتبه فيهم أو محل التحقيق بمعرفة الطرف الآخر وكذا مدى تورطهم في تلك الجرائم .

**المادة (٢)**

يقوم الطرفان على الفور بتبادل المعلومات المحصل عليها ، المتعلقة بوجود أنشطة أو مخططات على أراضى أيا منها أو بالخارج وتستهدف الطرف الآخر .

**المادة (٣)**

تتبادل السلطات المعنية للطرفين المعلومات وكذا القيام بتحريات مشتركة حول الجرائم المرتكبة والتي تم إكتشافها وكذا الأساليب والمركبات والأسلحة المستخدمة فى ارتكاب هذه الجرائم ، والإجراءات المتخلة بهدف منع مثل هذه الجرائم وكذا المعدات المستخدمة من قبل قوات الشرطة .

**المادة (٤)**

يتخذ الطرفان تدابير فعالة وحازمة لمنع الأعمال الإرهابية والجرائم المنظمة ب مختلف أشكالها والхиولية دون اتخاذ أراضيهم مسرحاً لخطب أو تنظيم أو تنفيذ تلك الأعمال والجرائم بما فى ذلك العمل على منع تسلل العناصر الإرهابية الإجرامية أو الإقامة داخل الدولة الطرف فرادى أو جماعات أو حصولهم على تمويل مادى أو تلقيهم تدريبات بدنية أو عسكرية .

**المادة (٥)**

يقوم الطرفان بتعزيز التعاون وتقديم المساعدة المتبادلة فى مجال إجراءات البحث وضبط الأشخاص الهاريين المتهمين فى قضايا أو المطلوبين لتنفيذ أحكام قضائية صادرة ضدهم فى الجرائم السالف الإشارة إليها وفقاً للقوانين والإجراءات الداخلية لكل طرف .

**المادة (٦)**

يتخذ الطرفان الإجراءات الفعالة لتوفير الحماية لبعثاتهما الدبلوماسية المتبادلة .

**المادة (٧)**

يتخذ الطرفان الإجراءات الضرورية لحماية وتأمين وسائل النقل البرية والبحرية والجوية والسكك الحديدية .

**الفصل الثاني****التعاون في مجال مكافحة تهريب العقاقير المخدرة**

**والمواد المؤثرة على الحالة النفسية**

**والأسلحة والأشياء ذات القيمة الثقافية**

**المادة (٨)**

يعاون الطرفان في اتخاذ إجراءات وقائية لمواجهة إساءة استخدام وانتشار وتهريب العقاقير المخدرة والمواد المؤثرة على الحالة النفسية وكشف الأساليب المستخدمة من قبل المهربيين .

**المادة (٩)**

يتبادل الطرفان المعلومات حول منشأ العقاقير المخدرة المضبوطة ونتائج التقارير المعملية ونماذج من وثائق التحقيق ذات الصلة .

**المادة (١٠)**

يتخذ الطرفان الإجراءات الازمة على نقاط تفتيش حدودهما بهدف منع الدخول غير المشروع للمواد المخدرة إلى أي من البلدين .

كما يقوم الطرفان بتبادل المعلومات بصفة عاجلة حول هوية المهربيين في الأنشطة السالف ذكرها ، والقائمين على تنفيذ هذه الأنشطة وكذا المعلومات المتاحة أو التي سيتم الحصول عليها بشأن الأساليب المستخدمة في نقل وإخفاء وتوزيع تلك المواد .

## (المادة ١١)

يعهد الطرفان بمسؤولية تحقيق نتائج مشمرة وفعالة داخل المنظمات الدولية في مجال مكافحة المواد المخدرة والمؤثرة على الحالة النفسية والمواد الكيميائية المستخدمة لانتاجها ودعم وتأييد الآراء والمشروعات ذات الصلة .

## (المادة ١٢)

في حالة الكشف عن معمل يستخدم لإنتاج العقاقير المخدرة في أراضى أى من الطرفين سوف يتم تبادل المعلومات حول البنية وأسلوب العمل والخصائص الفنية لهذا المعمل بالإضافة إلى الصور الفوتوغرافية وكافة المعلومات ذات الصلة .

## (المادة ١٣)

يقوم كل طرف بإخطار الطرف الآخر بالإجراءات التي تم اتخاذها في مجال مكافحة المواد المخدرة .

كما يتبادل الطرفان الأفلام والمطبوعات والتحقيقات والنشرات التي أعدتها بالنسبة لأضرار تلك المواد وكذلك الأعمال والبحوث التي تحذر الجمهور منها .

## (المادة ١٤)

يقوم الطرفان بإتخاذ إجراءات مشتركة والتعاون في مجال مكافحة تهريب الأشياء ذات القيمة الثقافية والأحجار والمعادن النفيسة والأنسجة والأعضاء البشرية ، وتزييف الأموال والأشياء ذات القيمة ، وتهريب السلاح والذخيرة والمواد المشعة والمتفجرات والسموم وغيرها من المواد الخطرة ، وتهريب الأشخاص ، وكذلك منع غسيل الأموال ، والتسليم المراقب للمواد المخدرة والمؤثرة على الحالة النفسية والاحتيال وغيرها من أنماط الجريمة المنظمة .

### الفصل الثالث

#### التعاون في مجال مكافحة الإرهاب

##### المادة (١٥)

يتخذ الطرفان تدابير فعالة في بلديهما لمنع إعداد وتنفيذ الجرائم الإرهابية الواردة من أي من الاتفاقيات الدولية للإرهاب التي انضم الطرفان إليها.

##### المادة (١٦)

سوف يغطي التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة الجرائم الإرهابية والروابط القائمة بينهما وكذا أسلوب عمل المنظمات الإرهابية والأساليب التقنية والتكتيكية المستخدمة.

##### المادة (١٧)

سوف تتخذ الإجراءات المشتركة بين الطرفين من خلال تبادل المعلومات في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة والذخيرة والمواد المشعة والتفجيرات والسومون وغيرها من المواد الخطرة.

### الفصل الرابع

#### بنود عامة

##### المادة (١٨)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية تركيا مسئولتان عن تنفيذ هذا الاتفاق باعتبارهما (الطرفان).

##### المادة (١٩)

يتم إنشاء لجنة مشتركة تشكل من ممثلين عن الطرفين لمواصلة التعاون وتنفيذ الاتفاق. تجتمع اللجنة كلما كان ذلك ضرورياً وفي أي موعد سابق التحديد في تركيا ومصر بالتعاون.

**المادة (٢٠)**

يتبادل الطرفان ، في أسرع وقت ممكن ، أرقام تليفونات وفاكسات السلطات المعنية لكل منها بهدف التعاون والمساعدة في الموضوعات الواردة في هذا الاتفاق وكلما كان ذلك ممكناً .

**المادة (٢١)**

يمكن لكل من الطرفين تعين أحد الأشخاص في سفارته كمنسق .  
كما يقوم الطرفان بإيفاد خبراً كل منها للآخر ب مجرد الموافقة على الاتفاق .  
ويمكن للطرفين الموافقة بشكل تبادلي على تعين ضابط اتصال في سفارتهما إذا لزم الأمر وفي حدود إمكانياتهما .

**المادة (٢٢)**

بغرض تنفيذ التعاون الوارد في هذا الاتفاق فإن ملائمة التشريعات الوطنية للبلدين يعد أمراً أساسياً .

**المادة (٢٣)**

لا يؤثر هذا الاتفاق على تطبيق الالتزامات الواردة في الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الموقعة من الطرفين .

**المادة (٢٤)**

يتم الحفاظ على سرية المعلومات والوثائق المتبادلة وفقاً لهذا الاتفاق ، ولا تتدبر المعلومات والوثائق التي يتم الحصول عليها بشكل متبادل إلى طرف ثالث إلا في حالة تلقى الطرف الآخر موافقة الطرف المانع .

المادة (٢٥)

يظل هذا الاتفاق ساري المفعول لمدة عام واحد يتم تجديده تلقائياً لفترة مماثلة إلا إذا  
تم أحد الطرفين بإخطار الطرف الآخر ، من خلال القنوات الدبلوماسية ، بفترة لا تقل عن  
ثلاثة شهور قبل الموعد النهائي لانتهاه ، هذا الاتفاق

المادة (٢٦)

يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ طبقاً للإجراءات التشريعية لكلا الطرفين ، ويتم العمل  
به اعتباراً من اليوم الثلاثون من استلام الإخطار الأخير الذي يتضمن التصديق على هذا  
النفاذ من خلال القنوات الدبلوماسية .

مود في الإسكندرية بتاريخ ١٩٩٩/٧/٢٦ من أصل باللغة الإنجليزية

عن حكومة

جمهورية تركيا

إسماعيل جيم

وزير الخارجية

عن حكومة

جمهورية مصر العربية

عمرو موسى

وزير الخارجية

## قرار وزير الخارجية

رقم ١١٧ لسنة ٢٠٠٠

**وزير الخارجية**

بعد الاطلاع على قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٢٨٩ الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٤ ،  
بشأن الموافقة على اتفاق تعاون حول مكافحة الجريمة بين حكومتي جمهورية مصر العربية  
وجمهورية تركيا ، الموقع في الإسكندرية بتاريخ ١٩٩٩/٧/٢٦ :  
وعلى تصديق السيد / رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٤ :

**قرار** :

(مذكرة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق تعاون حول مكافحة الجريمة بين حكومتي جمهورية مصر  
العربية وجمهورية تركيا ، الموقع في الإسكندرية بتاريخ ١٩٩٩/٧/٢٦ :

ويعمل به اعتبارا من ٢٠٠٠/٧/٢٧

وزير الخارجية

عمرو موسى

صدر بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٧